

التكليف النهائي - النظم السياسية المقارنة - السؤال الثاني

المقدمة:

من المهم عند دراسة نظرية النخبة العودة إلى أصول فكرة الديمقراطية تاريخياً ودراسة تطوراتها وتحولاتها المختلفة لما في ذلك من أثر مباشر في تشكيل ونضوج النظرية النخبوية. والديموقراطية هي أحد أشكال نظم الحكم والتي يتمتع في ظلها جميع الأعضاء بحصة متساوية من السلطة. ومن الجدير بالذكر أن علماء الأنثروبولوجيا قد تعرفوا على العديد من مظاهر الديمقراطية البدائية وخاصة في الفترة التي سبقت قيام المجتمعات الزراعية المستقرة ومن تلك المظاهر ممارسة مجموعات بشرية صغيرة -تراوحت أعداد أفرادها بين خمسين ومئة- للتصويت لاتخاذ القرارات التي تخص المجموعة ككل، وقد اعتمدت هذه المجموعات على الإجماع أو الأغلبية الساحقة في اتخاذ قراراتها. ومن أهم مظاهر تلك المشاهدات هو غياب منصب القائد أو الرئيس في تلك المرحلة. تطور هذا الشكل من خلال النقاشات الداخلية ضمن هذه المجموعات ليتشكل لدينا ما يمكن تسميته بالديموقراطية البدائية. والتي كانت تنحصر ممارساتها بالنقاشات التي تجري وجهاً في مجلس القبيلة أو القرية، أو الحوارات مع الزعماء الذين يتمتعون بالقبول والقوة والدعم من العوائل المختلفة في المجموعة السكانية. وانطلاقاً من هذه الأشكال البدائية، تعددت مقاربات تطور نظم الحكم، فمن شبه القارة الهندية إلى بلاد ما بين النهرين، فالإغريق والرومان.

تعتبر أثينا الإغريقية مهد الديمقراطية بشكلها الحديث، مع أن الديمقراطية اليوم أقرب شكلاً وممارسة إلى ديمقراطية روما التي تطورت عن ديمقراطية أثينا بعد عدد من التعديلات والتعديلات. وقد جاءت الديمقراطية في أثينا كنظام لصنع القرار السياسي بشكل يراعي مصالح الأطراف والطبقات الاجتماعية المختلفة حلاً للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبيرة التي كان يعاني منها المجتمع آنذاك بسبب بروز طبقة أرستقراطية قوية في القرن السابع قبل الميلاد وممارساتها التي أثارت حفيظة العامة. جاء سولون -وهو فيلسوف وشاعر يوناني- بفلسفة يحاول من خلالها التوفيق بين جميع الأطراف، وقد راعى سولون في أطروحته تخفيف معاناة الأغلبية الفقيرة مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من امتيازات الأقلية الغنية صاحبة القوة والنفوذ. ومن المهم جداً ذكر إصرار سولون على حق جميع المواطنين في حضور الندوات الاستشارية والتصويت على القرارات المختلفة، وهو مما سنعتمد عليه لاحقاً في هذا المقال لمناقشة الفرص والتحديات التي تقدمها التكنولوجيا لتطوير فكرة الديمقراطية والبناء عليها.

تطورت الديمقراطية في العصور الوسطى إلى شكل من أشكال صناعة السياسات العامة واختيار القادة وحكماء المجتمع، ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك مجلس حكماء فولكموت في إنجلترا، تجمع السويديين في أبسالا، اختيار عثمان بن عفان في القرن السابع، الانتخابات اليابوية، وغيرها. تطورت وتوسعت هذه الأشكال المختلفة حتى وصلت إلى تشكيل نقابات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ودينية في العصور الوسطى، واستمر هذا التطور حتى نشأت البرلمانات الديمقراطية بشكلها المتقدم -إلى حد ما- في إنجلترا واسكتلندا.

البناء:

إذاً ، فقد كانت صناعة القرار تتم على مستوى فردي في المجتمعات البدائية الصغيرة، ومع مرور الوقت، بات من المستحيل أن يقوم كل فرد بالتعبير عن رأيه بشكل مستقل بسبب ازدياد الأعداد وتطور أشكال المصالح والنفوذ وغياب الوسائل. لذا نشأت الحاجة إلى نظام تمثيلي تقوم فيه مجموعة صغيرة تمثل المجموع السكاني، وقد ثبت تاريخياً أن عملية اختيار هذه المجموعات الحاكمة لم تكن عادلة أو ديمقراطية دائماً، حيث اعتمدت الكثير من تلك الممارسات على النظام الطبقي وعلى محددات مختلفة في الاختيار، كالنسب والثروة والقوة والنفوذ وغيرها. وتعتبر الديمقراطية التمثيلية البديل الحديث للديمقراطية المباشرة والتي ما زالت تمارس بشكل جزئي في الديمقراطيات التمثيلية -الاستفتاءات الشعبية مثلاً-.

الديمقراطية التمثيلية شكل من أشكال الديمقراطية وفيها يختار الناخبون ممثلين عنهم ينوبون عنهم في رسم السياسات وسن القوانين، ويتم انتخاب الممثلين بناء على برامج عملية لما يودون العمل عليه، إلا أن هذا الشكل من الديمقراطية أدى إلى تراكم الثروة والنفوذ في يد طبقة سياسية حاكمة، تمتلك الأدوات اللازمة لضمان إعادة انتخابها والاستحواذ المطلق على مصادر القوة وهو ما يدفع جملة الناخبين إلى العودة إلى الديمقراطية المباشرة ومن مظاهرها، الاستفتاء والعصيان المدني والثورة. وكما ذكرت في المقدمة، فإن الانتقال إلى الديمقراطية التمثيلية كان نتاج غياب الوسائل اللوجستية من جهة وضعف الاهتمام والكفاءة من جهة أخرى. وقد رأيناها في الأعوام الأخيرة ممارسات ديمقراطية مباشرة في أطر غير رسمية كالشارع وشبكات التواصل الاجتماعي، ومن المهم الربط بين ارتفاع منسوب الوعي الجماهيري ومقاربات الديمقراطية المباشرة المختلفة. وتواجه الديمقراطيات التمثيلية جملةً من المشاكل العميقة ومنها:

- الديمقراطية الناشئة:

إن العيش في ديمقراطية ناشئة هشة لا يعني بالضرورة حلاً سحرياً لمشاكل المجتمع التي تراكمت على مر عصور مظلمة ونظم حكم مختلفة بل إن الديمقراطية التمثيلية الناشئة تمثل بيئة خصبة للخلافات والصراعات الطبقية والدينية والمذهبية -لبنان نموذجاً- وستنتج تلك الديمقراطيات الهشة إدارة سياسية سيئة مبنية على دائرة ضيقة من المصالح، وأزمات اقتصادية متكررة، وستتسبب بخيبة أمل واسعة في صفوف الجماهير. والحقيقة أن التأسيس لديمقراطية تمثيلية مستقرة عملية معقدة تبنى على التفاهم والتوافق.

- المساواة المطلقة: لعنة!؟

يصف أفلاطون الديمقراطية بسفينة الحمقى، حيث تتجاهل معظم النظم الديمقراطية التمثيلية الفروق العلمية والثقافية لأفراد المجتمع وتساوي أصحاب الخبرات المهمة بالجهلة من العامة. ومن الطريف أن النظم الديمقراطية تمكنت من استثناء بعض الفئات بناء على الجنس والعرق والعمر، إلا أنها لم تستبعد أحداً بناء على البعد الثقافي والمعرفي بحكم أهمية المساواة وحصول جميع المواطنين على حصص متساوية من السلطة.

بناء على ما سلف، فقد تحولت الديمقراطية سريعاً من حكم الأغلبية -عن طريق ممثليهم- إلى حكم الأقلية السياسية -وهي الطبقة التي تشكلت من الممثلين المنتخبين أنفسهم-. وتعتبر نظرية النخبة عن القوة التي تحتكرها طبقة معينة من النخبة، من رجال الاقتصاد والساسة ومجموعات الضغط وشبكات العلاقات، وأن هذه القوة مستقلة إلى حد كبير عن مخرجات العملية الديمقراطية التمثيلية، وينزع أصحاب هذه النظرية إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين، طبقة نخبية قادرة على القيادة والتأثير وصناعة القرار وطبقة العامة أو الجماهير، وهي طبقة أوسع بكثير وأقل كفاءة وفاعلية أيضاً إلى حد لا تصلح معه المقارنة بين الطبقتين، ولا تمتلك هذه الطبقة وفقاً للنظرية دراية عميقة أو كافية -أو حتى اهتماماً- بالسياسات العامة وصناعة القرار. وتتميز النخبة بالحكمة والالتزام الأيديولوجي والنفوذ والثروة والقدرة على التلاعب والتأثير.

وبالرغم من كل مساوئ الديمقراطية التمثيلية فإنني أرى بأن الدفع باتجاه العودة المطلقة إلى الديمقراطية المباشرة باستخدام التكنولوجيا إنما هو خطوة نحو الخلف، وأرى بأن استبدال العملية التمثيلية باستفتاءات الكترونية على كل صغيرة وكبيرة في نظام الحكم إنما هو حلم وردي يعيد إلى الأذهان مصطلح ديكتاتورية البيروليتاريا بشكلها النظري. وأعتقد بأن الحل يكمن حقيقة في استبدال فكرة المساواة بفكرة العدالة في تقاسم السلطة، وذلك بناء على الاهتمامات والقدرات والنفوذ، وستبقى دائماً

جدلية مركزية السلطة ومشكلة معايير الكفاءة في قلب هذا النقاش. وأعتقد أن التكنولوجيا المتاحة اليوم تسمح إلى حد كبير بتجاوز المشاكل التي واجهت هذا القطاع في القرون المنصرمة، وليس الحديث هنا عن التغييرات الشكلية كاستبدال التصويت الشخصي بالتصويت الإلكتروني، بل عن فلسفات متقدمة تعتمد على القطاعات الحديثة كإنترنت الأشياء والبلوك تشين وغيرها. حيث تحمل هذه النظريات حلولاً عظيمة في جوانب الثقة ونزاهة البيانات والشفافية وقد تكون رافعة مهمة لتطوير نظم الحكم في المستقبل القريب وتشكيل مقاربات جديدة ومختلفة عن نظم الحكم القائمة حالياً.

الخلاصة:

مع تطور التكنولوجيا، تداخلت قطاعاتها المختلفة مع كافة نواحي الحياة، وبالرغم من الدراسة المتأخرة لتقاطع تكنولوجيا المعلومات مع جوانب العلوم السياسية والعلاقات الدولية ونظم الحكم بسبب عوامل مختلفة كغياب الثقة بين الأطراف السياسية المتنازعة واختلاف وسائل التمثيل والحكم، إلا أنه لا يجب إغفال النقلة النوعية التي قدمتها -ومن الممكن أن تقدمها التكنولوجيا- لدعم وتطوير نظم الحكم، بل وتشكيل مقاربات جديدة ومختلفة عن نظم الحكم القائمة حالياً. وأعتقد بأن المقاربة الأصح هي ما يمكن اعتباره حلاً وسطاً بين النظرية النخبوية والديموقراطية التمثيلية من جهة وبين النظم الديموقراطية المباشرة من جهة أخرى. فمن جهة، لا يمكن إقصاء الأطراف ذات الآراء المختلفة بناء على توجهاتها وآراءها الفكرية، كما لا يمكن رهن الاستقرار الداخلي والدولي بيد أغلبية تقتقر لوسائل العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.